العنوان الخامس

بسم الله الرحمن الرحيم

معرفة أحوال الرواة[1]

ألفاظ الجرح والتعديل هي خاتِمة المطاف، بعد النظر فِي حال الراوي وسبر مروياته، فحينما تصدر هذه اللفظة من الْمُحدث فهو يَحكم على الراوي ويبين مرتبته -درجته- من الجرح أو التعديل، وليس الأمر بِهذه السهولة الَّتِي يتصورها بعضهم.

كيف يُصدر الإمام حكمه فِي الراوي؟

لَمْ يكن أئمة الجرح والتعديل يطلقون أحكامهم على الرواة اعتباطًا أو جزافًا؛ ولكنهم يصدرون عن قوانين واصطلاحات خاصة، فاحتاج الأمر إلَى كثرة مُمارسة لفهم عباراتِهم على وجهها، وذلك بِمعرفة أحوالِهم حين إصدار تلك الأحكام والقرائن الَّتِي حفَّت بِهم أثناء إصدار تلك العبارات.

والرواة قد يكونون فِي زمن الإمام، وقد يكونون فِي زمن متقدم على زمنه؛ أي: أنه لَمْ يلقهم، ولَمْ يسمع منهم مباشرة.

ففي الحال الأولى: إذا أدرك الإمام الراوي ولقيه؛ يقوم الإمام باعتبار حديث الراوي واختبار حفظه مباشرة، فمن الأئمة من كان يَختبر حفظ وضبط الراوي فينظر كيف يُحدث بالحديث فِي الأوقات المتفاوتة، بأن يسمعه مثلاً فِي وقت ثُمَّ بعد ذلك بسنة أو شهر، أو أكثر أو أقل يرجع إلَى الراوي فيطلب منه أن يُحدثه بِحديثه، ثُمَّ يقارن بين حديثه فِي المرتين، فإن وجده متقاربًا لَمْ يزد ولَمْ ينقص؛ حكم بصدقه وضبطه لِمروياته[2].

---

(١) هذا فصل استلَلْته من كتابِي "الجمع والتحصيل فِي الجرح والتعديل".

(٢) عن عمارة بن القعقاع قال إبراهيم: إذا حدثتني، فحدثني عن أبِي زرعة، فإنه حدثني بِحديث ثُمَّ سألته بعد ذلك بسنة فما خرم منه حرفًا.اهـ. سنن الدارمي (١/١١٢)، وانظر فِي ذلك أيضًا: =

وكان شعبة لا يعد الحديث من سَماعه حَتَّى يسمعه من راويه أكثر من مرة[1]، ورُبَّما لَجأ الْمُحدث إلَى امتحان الراوي لاختبار ضبطه فيُدخل فِي حديثه حديث غيره، فإن تنبه الشيخ -الراوي- حُكم بضبطه، وإن مرَّت عليه حُكم بغفلته وعدم ضبطه لِمروياته[2].

وقد يقلب إسناد الأحاديث ومتونَها ليمتحن مدى ضبط الراوي وحفظه ودرايته كما فعل علماء بغداد بالبخاري حينما قدم عليهم، فإنَّهم اجتمعوا وعمدوا إلَى مائة حديث فقلبوا متونَها وأسانيدها، وجعلوا متن هذا لإسناد آخر، وإسناد هذا لمتن آخر ودفعوها إلَى عشرة أنفس، إلَى كل رجل عشرة، وأمروهم إذا حضروا الْمَجلس يلقون ذلك على البخاري، وأخذوا الوعد للمجلس، فحضر الْمَجلس جَماعة من

=

صحيح مسلم حديث رقم (٢٦٧٣)، والكفاية فِي علم الرواية (ص ١١٣)، ففيها نصوص أخرى فِي المعنَى ذاته.

(١) الْمجروحين من الْمحدثين (١/٣٠).

(٢) من ذلك: ما فعله يَحيَى بن معين مع أبِي نعيم حينما أراد اختبار أبِي نعيم فقال له أحمد بن حنبل: لا تزيد الرجل إلا ثقة، فقال يَحيَى: لابد لِي، فأخذ ورقة وكتب فيها ثلاثين حديثًا من حديث أبِي نعيم، وجعل على رأس كل عشرة منها حديثًا ليس من حديثه، ثُمَّ جاءوا إلَى أبِي نعيم فخرج فجلس على دكان، فأخرج يَحيَى الطبق فقرأ عليه عشرة، ثُمَّ قرأ الحادي عشر، فقال أبو نعيم: ليس من حديثي اضرب عليه، ثُمَّ قرأ العشر الثانِي وأبو نعيم ساكت فقرأ الحديث الثانِي فقال: ليس من حديثِي اضرب عليه، ثُمَّ قرأ العشر الثالث وقرأ الحديث الثالث، فانقلبت عيناه، وأقبل على يَحيَى فقال: أمَّا هذ ا -وذراع أحمد فِي يده- فأورع من أن يعمل هذا، ولكن هذا من فعلك يا فاعل -يعنِي: يَحيَى بن معين- ثُمَّ أخرج رجله فرفسه فرمى به وقام فدخل داره، فقال أحمد ليحيَى: ألَم أقل لك: إنه أثبت؟ قال: والله لرفسته أحب إلَيَّ من سفرتِي. الْمجروحين من الْمحدثين (١/٣٣)، تَهذيب التهذيب (٨/٢٧٤).

ومن ذلك: أن أبا الخطاب بن دحية ادعى حفظ صحيح مسلم والترمذي، فأخذ أبو القاسم بن عبد السلام خمسة أحاديث من الترمذي، وخمسة من المسند، وخَمسة من الموضوعات، وعرضها عليه، فلم يعرف منها شيئًا، فعرف أنه يدعي ما لا حقيقة له. ميزان الاعتدال (٣/١٨٨).

أصحاب الحديث من الغرباء، من أهل خراسان وغيرهم من البغداديين.

فلما اطمأن الْمَجلس بأهله انتدب إليه رجل من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث، فقال البخاري: لا أعرفه، فسأله عن آخر فقال: لا أعرفه، فما زال يلقي عليه واحدًا بعد واحد حَتَّى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه.

فكان الفقهاء مِمَّن حضر الْمَجلس يلتفت بعضهم إلى بعض ويقولون: فهم الرجل، ومن كان منهم غير ذلك يقضي على البخاري بالعجز والتقصير وقلة الفهم.

ثُمَّ انتدب إليه رجل آخر من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة، فقال البخاري: لا أعرفه، فلم يزل يلقي إليه واحدًا بعد واحد حَتَّى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه.

ثُمَّ انتدب إليه الثالث والرابع إلَى تَمام العشرة حَتَّى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة، والبخاري لا يزيدهم على: لا أعرفه، فلما علم البخاري أَنَّهم قد فرغوا، التفت إلَى الأول منهم فقال: أما حديثك الأول فهو كذا، وحديثك الثاني فهو كذا، والثالث والرابع على الولاء حَتَّى أتى على تَمام العشرة، فردَّ كل متن إلَى إسناده، وكل إسناد إلَى متنه، وفعل بالآخرين مثل ذلك، وردَّ متون الأحاديث كلها إلَى أسانيدها، وأسانيدها إلَى متونِها، فأقر الناس له بالحفظ، وأذعنوا له بالفضل[1].

كما أَنَّهم يعتبرون روايته برواية الثقات؛ لينظروا مدى ضبطه وحفظه.

وفِي الحال الثانية: إذا لَمْ يكن الراوي فِي عصر إمام الجرح والتعديل فلم يدركه، ولَمْ يتمكن من اختبار حديثه مباشرة منه؛ فإنه يبدأ بِجمع ما يستطيع من حديثه ثُمَّ يعتبره بمرويات الثقات ليعرف مدى ضبطه، فإذا وجد خطأ فِي رواية الراوي لَمْ يبادر إلَى الحكم بضعفه وسوء حفظه، وإنَّما يَجمع طرق رواياته وينظر لعل الخطأ وقع مِمَّن فوقه أو من تلاميذه الذين رووا عنه.

ويدل على ذلك: ما نُقل عن ابن معين أنه جاء إلَى عفَّان ليسمع منه كتب حماد

---

(١) تاريخ بغداد (٢/٢٠-٢١).

ابن سلمة[1]، فقال له: ما سَمعتها من أحد؟! قال: نعم؛ حدثني سبعة عشر نفسًا، عن حماد بن سلمة، فقال: والله ما حدَّثتك، فقال: إنَّما هو درهم، وأنْحدر إلَى البصرة وأسْمع من التبوذكي[2]، فقال: شأنك.

فانْحدر يَحيَى إلَى البصرة، وجاء إلَى موسى بن إسْماعيل، فقال له موسى: لَمْ تسمع هذه الكتب عن أحد؟ قال: سَمعتها على الوجه من سبعة عشر نفسًا، وأنت الثامن عشر، فقال: وما تصنع بِهذا؟

فقال: إن حَماد بن سلمة كان يُخطئ، فأردت أن أميز خطأه من خطأ غيره، فإذا رأيت أصحابه قد اجتمعوا على شيء علمت أن الخطأ من حَماد نفسه، وإذا اجتمعوا على شيء عنه وقال واحد منهم بِخلافهم علمت أن الخطأ منه لا من حماد، فأميز بين ما أخطأ فيه هو بنفسه، وبين ما أُخطئ عليه[3].

وهذا إسْماعيل بن علية يسأل يَحيَى بن معين يومًا: كيف حديثِي؟ فقال يَحيَى: أنت مستقيم الحديث. فقال: وكيف علمتم ذاك؟ فقال يَحيَى: عارضنا بِها أحاديث الناس فرأيناها مستقيمة، فقال إسْماعيل: الحمد لله ...[4].

فلم يكن أئمة الجرح والتعديل يكتفون بظاهر الرجل فيوثقونه لظهور صلاحه فِي دينه فقط، بل معظم اعتمادهم على حاله فِي حديثه وروايته[5]، نعم عند أخذهم عن الشيخ والتحمُّل منه ينظرون إلَى صلاته وسنته -طريقته- وإلَى هيأته مع حاله فِي الرواية.

---

(١) ابن دينار البصري، أبو سلمة، ثقة عابد، تغير فِي آخره، توفي سنة ١٦٧هـ. تذكرة الحفاظ (٢٠٢/١)، تقريب التهذيب (١٩٧/١).

(٢) موسى بن إسْماعيل المنقري، أبو سلمة، ثقة ثبت، توفي سنة ٢٢٣هـ. ثقات العجلي (ص ٤٤٣)، تقريب التهذيب (٢٨٠/٢).

(٣) الْمجروحين من الْمحدثين (٣٢/١).

(٤) دراسة تاريخ ابن معين (٦٨/١) باختصار.

(٥) الأنوار الكاشفة (٨١).

عن إبراهيم النخعي: قال: كانوا إذا أتوا الرجل ليأخذوا عنه نظروا إلَى صلاته وإلَى سنته وإلَى هيئته، ثُمَّ يأخذون عنه[1].

وتَجد علماء الجرح والتعديل يُجرحون الراوي بأنه يُخطئ ويغلط، وباضطرابه فِي حديثه، وبمخالفته الثقات، وتفرده "وهلم جرًّا"، ونظرهم عند التصحيح أدق من هذا، نعم هناك من الْمُحدثين من يسهِّل ويُخفف، لكن العارف لا يَخفى عليه هؤلاء من هؤلاء[2]، وبالغ مُحققوهم فِي العناية بالحديث عند التصحيح، فلا يصححون ما عرفوا له علة، نعم قد يذكرون فِي المتابعات والشواهد ما وقعت فيه مُخالفة ما، وينبهون عليه.

[إلا أنه ينبغي التنبيه هنا إلَى أن تعليل الأئمة للأحاديث مبنِيٌّ على غلبة الظنِّ، فإذا قالوا: أخطأ فلان فِي كذا لَمْ يتعين خطؤه فِي نفس الأمر؛ بل هو راجح الاحتمال فيعتمد، ولولا ذلك لَما اشترطوا انتفاء الشاذ، وهو ما يُخالف الثقة فيه من هو أرجح منه فِي حد الصحيح][3].

ومِمَّا يساعد على فهم عبارات علماء الجرح والتعديل فِي الرجال ما يلي:

– ينبغي أن يعلم أن كلام الْمحدث فِي الراوي على وجهين:

الأول: أن يسأل الْمُحدث عن الراوي، فيحيل فكره فِي حال الراوي فِي نفسه، وروايته، ثُمَّ يستخلص من مَجموع ذلك معنًى يَحكم به على الراوي.

الثانِي: أن يستقر فِي نفسه ذلك المعنَى ثُمَّ يتكلم فِي ذلك الراوي فِي صدد النظر فِي حديث خاص من روايته.

فالأول: هو الحكم المطلق الذي لا يُخالفه حكم آخر مثله إلا لتغير الاجتهاد، وأمَّا الثانِي: فإنه كثيرًا ما ينحى به نَحو حال الراوي فِي ذلك الحديث.

---

(١) سنن الدارمي (١/١١٢).

(٢) الأنوار الكاشفة (ص ٨١).

(٣) فتح الباري (١/٥٨٥) تضمين من كلام ابن حجر.

فمثلاً: إذا كان الْمُحدث يرى أن الحكم المطلق على الراوي أنه صدوق، ثُمَّ فِي صدد حديث للراوي وافق فيه الثقات، وظهر ضبطه له وحفظه يقول فيه: ثقة -أي: فِي هذا الحديث- وفِي صدد الكلام على حديث من رواية الراوي نفسه ظهر للمحدث خطأ الراوي فيه، ومُخالفته لغيره من الثقات تَجد الْمُحدث يقول فيه: ضعيف، وهكذا، وليس فِي ذلك أي اضطراب أو اختلاف، فحكم الْمُحدث العام على الراوي أنه صدوق، ولكنه فِي روايته لبعض الأحاديث يرقى إلَى درجة الثقة، وفِي روايته لأحاديث أخرى ينْزل إلَى درجة الضعيف، فقول الْمُحدث فِي الراوي: إنه ثقة، أو ضعيف؛ حكم خاص مقيد بروايته لِحديث بعينه[1].

- **ومِمَّا يساعد على ذلك أيضًا**: معرفة عادة الْمُحدث فِي إصدار حكمه على الراوي، فمثلاً عادة ابن معين فِي الرواة الذين أدركهم أنه إذا أعجبته هيئة الشيخ يسمع منه جُملة من أحاديثه، فإذا رأى أحاديثه مستقيمة ظن أن ذلك شأنه؛ فوثقه.

وقد كانوا يتقونه ويَخافونه، فقد يكون أحدهم مِمَّن يغلط عمدًا؛ ولكنه استقبل ابن معين بأحاديث مستقيمة، ولَما بَعُدَ عنه خلط، فإذا وجدنا مِمَّن أدركه ابن معين من الرواة من وثقه ابن معين، وكذَّبه الأكثرون، أو طعنوا فيه طعنًا شديدًا؛ فالظاهر أنه من هذا الضرب -الذي يتعمد الخلط- فإنَّما يزيده توثيق ابن معين وهنًا لدلالته على أنه كان يتعمد[2].

وهذا فِي حق من انفرد ابن معين بتوثيقه، وجرحه غيره جرحًا شديدًا، وإلا فقد نقل أن ابن معين كان يَمتحن أحيانًا، ولا يكتفي بِمجرد السماع[3].

عود على بدء:

ومِمَّا يعتمد عليه علماء الجرح والتعديل فِي معرفة حال الرجال إضافة إلَى سبر

---

(١) التنكيل بما فِي تأنيب الكوثري من أباطيل (١/٦٦، ٣٦٣).

(٢) الفوائد الْمجموعة (ص ٣٠) حاشية، التنكيل بِما فِي تأنيب الكوثري من أباطيل (١/٦٧).

(٣) انظر ما تقدم (ص ٢٢٢، هامش ٣).

مروياتِهم، والنظر فِي أحوالِهم، يعتمدون أيضًا على حصيلة من قبله من النقاد، ومن زمنهم مِمَّن يتكلم فِي الرواة ويبين أحوالَهم، وهذه تشكل المادة الأساسية عند علماء الجرح والتعديل، فقد استخلصت من دراستهم للرواة ولِمروياتِهم، وبِها يستطيع إمام الجرح والتعديل متابعة تلك الدراسة لأولئك الرواة الذين لَمْ يدركهم، مع ما ينضم إلَى ذلك من نتائج يتوصَّل إليها من تجمع تلك المادة عنده من مصادرها المختلفة[1].

وبعد أن يستوعب الْمُحدث كل ذلك؛ يصدر حكمه على الراوي ويبين مرتبته حسبما ظهر له وغلب على ظنه.

ولعل من المفيد هنا أن أُعَرِّف ما يلي:

الاعتبار: هو تتبع طرق الحديث الفرد فِي الجوامع والمسانيد، ليعلم هل له متابع أو لا، وهل له شاهد أو لا، فالاعتبار هيئة التوصل لِمعرفة المتابعة والشاهد، وسبر طرق الحديث لِمعرفتهما، وليس هو قسيم لَهما[2].

المتابعة: أن يوافق الراوي راوٍ آخر فِي الرواية عن شيخه، وهي مراتب لأنَّها إن حصلت للراوي نفسه فهي متابعة تامة، وإن حصلت لشيخه مِمَّن فوقه فهي متابعة قاصرة، ويستفاد منها التقوية[3].

الشاهد: أن يرد حديث آخر فِي معنَى الحديث دون أن يتحد الْمَخرج بأن يكون كل حديث عن صحابِي غير الآخر.

قال السيوطي: "فقد حصل اختصاص المتابعة بِما كان باللفظ، سواء كان من رواية ذلك الصحابِي أم لا، والشاهد أعم، وقيل: هو مَخصوص بِما كان بالمعنَى كذلك"[4]اهـ.

---

(١) دراسة تاريخ ابن معين (١/٦٩).

(٢) نزهة النظر (٣٧).

(٣) المصدر السابق (٣٦).

(٤) تدريب الراوي (١/٢٤٣).

والأمر سهل كما قال ابن حجر[1].

وتدخل فِي المتابعة والاستشهاد رواية من لا يُحتج به، ولكن ليس كل ضعيف يصلح لذلك، ولِهذا تَجدهم يقولون: فلان يُعتبر به، وفلان لا يُعتبر به[2].

فعلماء الجرح والتعديل يتوصلون عن طريق اعتبار مرويات الراوي، والنظر فِي المتابعات والشواهد إلَى الحكم على الراوي، وإنزاله فِي المرتبة الَّتِي يغلب على ظنهم أنه فيها؛ ولكن مع كل هذا قد تَختلف أقوال أئمة الجرح والتعديل فِي الراوي الواحد فيوثقه بعضهم، بينما ينص آخرون على ضعفه وجرحه، فهنا تأتِي القواعد الَّتِي يشار إليها فِي أول مباحث الجرح.

ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد؛ بل قد يوجد للإمام كلمة فِي جرح الراوي وتضعيف حديثه، ثُمَّ نَجد للإمام نفسه كلمة فِي توثيق الراوي ذاته، مِمَّا يَجعلنا نتساءل عن السبب فِي وجود حكمين مُختلفين لبعض الأئمة فِي الراوي الواحد.

حَتَّى نتصور جيدًا هذا الموضوع؛ ينبغي لنا أن نعلم ما يلي:

- أن كلام أئمة الجرح والتعديل نُقل إلينا بالأسانيد، وليس كل ما نُقل إلينا صح عنهم، بل هناك نُقُولٌ لَمْ تصح عنهم.

- أن الأئمة بشر فقد يَحكم الإمام على الراوي على ضوء ما اطلع عليه من حديثه وما علمه من حاله، ثُمَّ يطلع على أشياء أخرى لَمْ يطلع عليها سابقًا فيتغير حكمه.

بعد هذا أجْمل لك الأسباب الَّتِي تكون وراء وجود هذا الاختلاف:

١- إذا وجد للإمام حكمين على رجل ما، يوثقه فِي أحدهما ويضعفه فِي الآخر:

فينبغي أولاً: النظر فِي سند المقالتين، فقد تكون إحداهما ضعيفة، لَمْ تصح عن

---

(١) نزهة النظر (ص٣٧).

(٢) مقدمة علوم الحديث (ص ٧٦).

الإمام فيرتفع الاختلاف، بِمعنَى: أنه قد لا تكون الكلمة الأخرى المنقولة عن الإمام فِي ذلك الراوي ثابتة عنه.

٢- فإذا وجدنا الإسنادين صحيحين نظرنا فِي الراوي الذي قد قيلت فيه الكلمتان، فقد يكون هذا الراوي يَحمل اسْمًا يتحد مع اسم راوٍ آخر يشابِهه فِي نفس الاسم، فتكون المقالتان المنقولتان عن الإمام أحدهما لِهذا الراوي، والأخرى لذاك الثانِي الذي يَحمل نفس الاسم.

٣- فإذا لَمْ يكن الأمر كذلك نُظر لعل ناقل كلام الإمام التبس عليه الأمر، فقلب كلام الإمام وجعله لراوٍ آخر، أو نَحو ذلك.

٤- فإذا لَمْ يكن كذلك نظرنا فِي كيفية صدور عبارة الْمُحدث فِي الراوي، فقد تكون صدرت عبارته الأخرى جوابًا على سؤال خاص، كأن تكون خرجت فِي مقام المفاضلة بين راويين، هذا الراوي أحدهُما، وهكذا[١].

٥- وإلا يُنظر لعل للإمام فِي الراوي حكمين: أحدهما مطلق، والآخر مقيد بِحديث بعينه، أو برواية بعينها.

٦- وقد يكون سبب ذلك الاختلاف تغيُّر حال الراوي، كأن يكون وثَّقه لَمَّا كان حافظًا ضابطًا ثُمَّ لَما اختل واختلط؛ جرحه، ونَحو ذلك[٢].

٧- وقد يكون سبب ذلك: تَجدُّد اجتهاد الإمام فِي حكمه على الراوي، كأن يظهر له من حاله ما كان خافيًا عليه، بسبب اطلاعه على ما لَمْ يطلع عليه سابقًا من حديث الراوي[٣].

وحَتَّى لا يقع الباحث فِي مثل هذا الاضطراب أثناء بَحثه عن حال رجل وقع فِي سند؛ عليه أن يراعي أمورًا فِي كيفية البحث عن أحوال الرواة:

---

(١) لسان الميزان (١/١٧) ، فتح المغيث (١/٣٧٤).

(٢) ميزان الاعتدال (٢/٣٠٣)، شرح علل الترمذي (ص ٣٩٤)، توضيح الأفكار (٢/١٦٧).

(٣) ميزان الاعتدال (٢/٧٨)، فتح المغيث (١/٣٧٥).

من أحبَّ أن ينظر فِي كتب الجرح والتعديل للبحث عن حال رجل وقع فِي سند فعليه أن يراعي أمورًا هي كما يلي:

الأول: إذا وجد ترجمة بمثل ذاك الاسم؛ فليتثبت حَتَّى يتحقق أن تلك الترجَمة هي لذاك الرجل، فإن الأسْماء كثيرًا ما تشتبه، ويقع الغلط والمغالطة.

الثاني: ليستوثق من صحة النسخة أو الطبعة؛ وليراجع غيرها إن تيسر له ليتحقق أن ما بِها ثابت عن مؤلف الكتاب.

الثالث: إذا وجد فِي الترجَمة كلمة جرح أو تعديل منسوبة إلى أحد الأئمة فلينظر أثابتة هي عن ذلك الإمام أو لا.

الرابع: ليستثبت أن تلك الكلمة قيلت فِي صاحب الترجَمة، فإن الأسْماء تتشابه، وقد يقول الْمُحدث كلمة فِي راوٍ فيظنها السامع فِي آخر، ويَحكيها كذلك، وقد يَحكيها السامع فيمن قيلت فيه، ويُخطئ من بعده فيحملها على آخر.

الخامس: إذا رأى فِي الترجمة: "وثقه فلان" أو "ضعفه فلان" أو "كذَّبه فلان"؛ فليبحث عن عبارة فلان فقد لا يكون قال: هو ثقة أو هو ضعيف أو هو كذب.

السادس: أصحاب الكتب كثيرًا ما يتصرفون فِي عبارات الأئمة بقصد الاختصار أو غيره، ورُبَّما يُخل ذلك بالمعنَى، فينبغي أن يراجع عدة كتب، فإذا وجد اختلافًا بَحث فِي العبارة الأصلية ليبنِي عليها.

السابع: قال ابن حجر: "ينبغي أن يتأمل ... أقوال المزكين ومَخارجها ..."[1].

الثامن: ينبغي أن يبحث عن معرفة الجارح أو المعدل لِمن جرحه أو عدله، فإنَّ أئمة الحديث لا يقتصرون الكلام فِيمن طالت مُجالستهم له، وتَمكنت معرفته به، بل قد يتكلم أحدهم فيمن لقيه مرة واحدة، أو سَمع منه مَجلسًا واحدًا، أو حديثًا واحدًا، وفيمن عاصره ولَمْ يلقه، ولكنه بلغه شيء من حديثه، وفيمن كان قبله بِمدة تبلغ مئات السنين إذا بلغه شيء، ومنهم من يتجاوز ذلك.

---

(١) لسان الميزان (١/١٧).

التاسع: ليبحث عن رأي كل إمام من أئمة الجرح والتعديل واصطلاحه مستعينًا على ذلك بالتتبع لكلامه فِي الرواة، واختلاف الرواية عنه فِي بعضهم مع مقارنة كلامه بكلام غيره.

العاشر: إذا جاء فِي الراوي جرح وتعديل، فينبغي البحث عما بين الراوي وجارحه أو معدِّله من نفرة أو مَحبة قد تكون بسبب الحسد، واختلاف المذهب، والهوى والتعصب، وغير ذلك[1].

ومن أجل هذا الأمور مُجتمعة وضع علماء الجرح والتعديل شروطًا فيمن يتكلم فِي الرواة، وهي كما يلي:

الشروط الَّتِي يَجب توفرها فيمن يتكلم فِي الرواة:

- تقوى اللهTمع الورع التام، والبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث وعلله ورجاله[2].

- التثبت فِي الجرح والتعديل، فلا يُجرِّح بغير جارح، ولا يتكلم فِي حفظ الراوي وضبطه لِمجرد ظن أو توهم لَمْ يصل إلَى درجة غلبة الظن أو اليقين، كما لا يعدل من ليس بعدل، أو يوثق من ليس بثقة، فإن التساهل فِي ذلك مفسدة عظيمة، تبطل أحاديث الثقات، وتَجر إلَى الأخذ بأحاديث غير العدول.

- ألاَّ يُجرح الراوي إلا عند الحاجة إليه إذا رأى منه ما يقدح فِي أهليته، فإن علم أن فِي الراوي جرحين أحدهُما أكبر من الآخر لَمْ يَجز له أن يُجرحه بالأكبر؛ لأنه مستغنٍ عنه، وإن استويا تَخير ولا يجمع بينهما[3].

قال ابن دقيق العيد: "أعراض المسلمين حفرة من حفر النار، وقف على شفيرها

---

(١) التنكيل بِما فِي تأنيب الكوثري من أباطيل (٦٢/١)، استقيت منه هذه الأمور العشرة باختصار، فراجعه إذا أردت التفصيل.

(٢) الموقظة (ص ٨٢)، الميزان (٤٦/٣).

(٣) قواعد الأحكام (ص ٩٧)، شرح الأربعين النووية لابن دقيق العيد (ص ٩٥).

طائفتان من الناس: الْمُحدثون والحكام"اهـ[1].

- أن يكون عارفًا بأسباب الجرح والتعديل، مقبول القول فيه، أما إذا لَمْ يكن الجارح من أهل المعرفة أو لَمْ يكن مِمَّن يُقبل قوله فيه؛ فلا يَجوز له الكلام فِي أحد، فإن تكلم كان كلامه غيبة مُحرمة، [وهذا كالشاهد يَجوز جرحه لأهل الجرح ولو عابه قائل بما جرحه أدِّب، وكان غيبة][2].

- أَن يبحث عن عُرف كل إمام من الأئمة واصطلاحاته، مستعينًا على ذلك بالتتبع والاستقراء لكلامه فِي الرواة، واختلاف الرواية عنه فِي بعضهم مع مقارنة كلامه بكلام غيره[3].

- أن ينظر إلَى سلامة الأحوال بين المتكلم فِي الراوي والراوي[4].

- أن يتأمل أقوال المزكين ومَخارجها[5].

- أن يبحث عن تَحرير عبارات الجرح والتعديل وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة[6].

وفِي ذلك يقول الذهبِي: "الكلام فِي الرواة يَحتاج إلَى ورع تام وبراءة من الهوى والميل، وخبرة كاملة بالحديث وعلله ورجاله، ثُمَّ نَحن نفتقر إلَى تَحرير عبارات التعديل والجرح، وما بين ذلك من العبارات المتجاذبة، ثُمَّ أهم من ذلك أن نعلم -بالاستقراء التام- عُرف ذلك الإمام الجهبذ واصطلاحه ومقاصده بعباراته الكثيرة"[7]اهـ.

وقال أيضًا: "اعلم -هداك الله- أن الذين قَبِل الناس قولَهم فِي الجرح والتعديل

---

(١) الاقتراح فِي بيان الاصطلاح (ص ٣٤٤).

(٢) شرح مسلم للنووي (١/١٢٤-١٢٥)، تضمين من كلام القاضي عياض.

(٣) الموقظة (ص ٨٢).

(٤) تلبيس إبليس (ص ١١٧)، الموقظة (ص ٨٨).

(٥) لسان الميزان (١/١٧).

(٦) الموقظة (ص ٨٢).

(٧) ما سبق.

على ثلاثة أقسام:

١- قسم تكلموا فِي أكثر الرواة: كابن معين، وأبِي حاتم الرازي.

٢- وقسم تكلموا فِي كثير من الرواة: كمالك وشعبة.

٣- وقسم تكلموا فِي الرجل بعد الرجل: كابن عيينة والشافعي.

والكل على ثلاثة أقسام:

١- قسم منهم متعنت فِي الجرح، متثبت فِي التعديل، يغمز الراوي بالغلطتين والثلاث، ويلين بذلك الحديث.

فهذا إذا وثق شخصًا فعض على قوله بناجذيك، وتَمسك بتوثيقه، وإذا ضعَّف رجلاً فانظر هل وافقه غيره على تضعيفه، فإن وافقه ولَمْ يوثق ذاك أحد من الحذاق فهو ضعيف، وإن وثقه أحد فهذا الذي قالوا فيه: لا يُقبل تَجريْحه إلا مفسَّرًا؛ يعنِي: لا يكفي أن يقول فيه ابن معين مثلاً: هو ضعيف، ولَمْ يوضح سبب ضعفه وغيره قد وثقه، فمثل هذا يتوقف فِي تصحيح حديثه، وهو إلَى الحسن أقرب، وابن معين وأبو حاتم والجوزجانِي[(١)]: متعنتون.

٢- وقسم في مقابلة هؤلاء كأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الله الحاكم، وأبي بكر البيهقي: متساهلون.

٣- وقسم كالبخاري وأحمد بن حنبل، وأبِي زرعة، وابن عدي: معتدلون منصفون"اهـ[(٢)].

إلا أن هذا ليس على إطلاقه، فإن منهم من يسهل تارة، ويشدد تارة أخرى بِحسب أحوال مُختلفة، ومعرفة هذا وغيره من صفات الأئمة الَّتِي لَها أثر فِي أحكامهم

---

(١) الحافظ أبو إسحاق إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي، أحد أئمة الجرح والتعديل، توفي سنة ٢٥٩هـ. ميزان الاعتدال (٧٥/١)، تَهذيب التهذيب (١٨١/١).

(٢) رسالة ذكر من يعتمد قوله فِي الجرح والتعديل (ص ١٥٨).

لا تَحصل إلا بالاستقراء البالغ لأحكامهم مع التدبر التام[1].

[لكن هذا الدين مؤيد مَحفوظ من الله تعالَى، لَمْ يَجتمع علماؤه على ضلالة لا عمدًا ولا خطأً، فلا يَجتمع اثنان على توثيق ضعيف، ولا على تضعيف ثقة، وإنَّما يقع اختلافهم فِي مراتب القوة أو مراتب الضعف، والحاكم منهم يتكلم بِحسب اجتهاده وقوة معارفه، فإن قدر خطؤه فِي نقده فله أجر واحد، والله الموفق][2].

تَم ولله الحمد والمنة، وسبحانك اللهم وبِحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك وأتوب إليك.

وصلِّ اللهم على مُحمَّد وعلى آله وصحبه وسلِّم تسليمًا كثيرًا.

FFFFF

(١) من مقدمة العلامة المعلمي لتحقيقه الفوائد الْمجموعة (ص ٩).

(٢) "تضمين من كلام الذهبِي" الموقظة (ص ٨٤).